

# دور معايير الإبلاغ المالي في الازمات الاقتصادية

## دراسة استطلاعية لاقتصاد اقليم كردستان

أ.م.د. وحيد محمود رمو و م.م. بشير يوسف اسماعيل

كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الموصل، الموصل، العراق - كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة نوروز، اقليم كردستان العراق

### المستخلص

تصاعدت حدة النقاشات في الآونة الاخيرة حول الازمة الاقتصادية في الاقليم واختلقت الآراء حول مسببات الازمة هل هي اقتصادية بحتة ام سياسية ام محاسبية او ان مسبباتها مزيج من كلا الانواع وكان لا بد من اجراء دراسة تحليلية لفهم ابعاد هذه المشكلة، لاسيما في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الاقليم في ضوء الحرب الشرسة التي تخوضها قوات البشمركة البطلة ضد عصابات داعش الارهابية، وهنا تثار تساؤلات بحثية أكاديمية مفادها الم يكن بالإمكان التنبؤ بحدوث الازمة الاقتصادية؟ لم تظهر هناك مؤشرات تنبؤ بحدوث الازمة ومن ثم كان على الجهات المعنية العمل على تلافيها؟ ام ان هذا الجهات لم يكن بإمكانها القيام باي اجراء لتجنب حدوث تلك المشكلة؟ ما هو دور معايير الإبلاغ المالي في الازمات الاقتصادية وهل ان اعتماد هذه المعايير كان من شأنه تجنب حدوث الازمة الاقتصادية في الاقليم . من هنا تبلورت الفلسفة البحثية بدراسة مدى صحة هذه الآراء، انطلاقاً من وجود أوجه قصور محددة في النظم المحاسبية المعتمدة في الاقليم وان البعض من مسببات نشوء الازمات الاقتصادية وتفاقمها راجعة إلى عدم كفاءة النظم المحاسبية المعتمدة في اتخاذ الاجراءات المحاسبية المناسبة للظروف الراهنة التي يعيشها الاقليم فضلاً عن عدم اعتماد الاساليب والتقنيات العلمية الحديثة.

انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي من شأنه ان يؤدي الى الحد من حدوث الازمات الاقتصادية وتفاقمها، وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان المعايير المحاسبية تدعو الى توفير معلومات ذات جودة تساهم في الترشيد العقلاني لاتخاذ القرار و يجب ان تتمتع تلك المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص النوعية لكي تكون ذات جودة، وان المرونة الموجود في الطرائق المحاسبية يعني ان يلجأ المحاسب الى اعتماد ما يلاءم طبيعة النشاط في شركته وهو ليس المسؤول الوحيد عن هذا الاختيار. وان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية الحالية في الاقليم هو انخفاض سعر النفط عالمياً فضلاً عن تكاليف المعركة الشرسة مع عصابات داعش الارهابية. وتم التوصل الى مجموعة من التوصيات اهمها اعتماد معايير الإبلاغ المالي الصادرة من اتحاد المحاسبين الدولي حالياً نظراً لتأثير

**الكلمات البالبة:** الاقتصاد، الإبلاغ المالي، أزمة اقتصادية، المحاسبة.

### ١. المقدمة:

تصاعدت حدة النقاشات في الآونة الاخيرة حول الازمة الاقتصادية في الاقليم واختلقت الآراء حول مسببات الازمة هل هي اقتصادية بحتة ام سياسية ام محاسبية او ان مسبباتها مزيج من كلا الانواع وكان لا بد من اجراء دراسة تحليلية لفهم ابعاد هذه المشكلة، لاسيما في ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الاقليم في ضوء الحرب الشرسة التي تخوضها قوات البشمركة البطلة ضد عصابات داعش الارهابية، وهنا تثار تساؤلات بحثية أكاديمية مفادها الم يكن بالإمكان التنبؤ بحدوث الازمة الاقتصادية؟ لم تظهر هناك مؤشرات تنبؤ بحدوث الازمة ومن ثم كان على

هذه المعايير في ايجاد معلومات محاسبية ذات جودة عالية تعمل على الحد من الازمات الاقتصادية وتفاقمها. وكذلك ضرورة تشكيل مجلس للمعايير المحاسبية في الاقليم ويمثل فيه ديوان الرقابة المالية في الاقليم ورقابة المحاسبين والمدققين في الاقليم فضلاً عن ممثل من وزارة المالية والتخطيط في الاقليم وعدد من التدريسين الأكاديميين المتخصصين في مجال المعايير المحاسبية الدولية يعمل على اصدار المعايير المحاسبية التي تتلاءم مع الازمات الاقتصادية في الاقليم

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز  
المجلد ٦، العدد ٢ (٢٠١٧)

استلم البحث في ٢٠١٧/٢/٢، قبل في ٢٠١٧/٤/١

ورقة بحث منتظمة نشرت في ٢٠١٧/٦/٢٦

البريد الإلكتروني للباحث: wahid.ramo@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © ٢٠١٧ أساء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الايداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

تطلبه من نفقات حرب تستنزف نسبة كبيرة من إيرادات الموازنة المخصصة للإقليم، وهنا تثار تساؤلات بحثية أكاديمية مفادها لم يكن بالإمكان التنبؤ بحدوث الأزمة الاقتصادية؟ لم تظهر هناك مؤشرات تنبؤ بحدوث الأزمة ومن ثم كان على الجهات المعنية العمل على تلافيها؟ أم ان هذا الجهات لم يكن بإمكانها القيام بأي إجراء لتجنب حدوث تلك المشكلة؟ هل هناك دور لمعايير الإبلاغ المالي في الالتزامات الاقتصادية. هل ان عدم اعتماد معايير الإبلاغ المالي كان سبباً لنشوء وتفاقم حدة الأزمة الاقتصادية في الإقليم؟ من هنا تبلورت الفلسفة البحثية بدراسة مدى صحة هذه الآراء، انطلاقاً من وجود أوجه قصور محددة في النظم المحاسبية المعتمدة في الإقليم وان البعض من مسببات نشوء الالتزامات الاقتصادية وتفاقمها راجعة إلى عدم كفاءة النظم المحاسبية المعتمدة في اتخاذ الإجراءات المحاسبية المناسبة للظروف الراهنة التي يعيشها الإقليم، فضلاً عن عدم اعتماد الأساليب والتقنيات العلمية الحديثة.

## ٢. المشكلة الميدانية:

برغم الأهمية المتزايدة لتقنيات المعلومات وأثرها الإيجابي على تطوير جوانب الحياة المختلفة عموماً إلا إننا نجد استخداماً محدوداً لها في واقعنا العربي عموماً والعراق على وجه الخصوص، لا يتعدى كونه في أحسن الحالات استخداماً لإجراء عمليات حسابية أو طباعه بسيطة أو استخداماً لبرمجيات تقوم بجزء من العمليات المحاسبية أو تصفح مواقع الانترنت وفي أحسن الأحوال بناء مواقع لعرض منتجات الشركات. فضلاً عن تعدد المجالات التي تركت فيها حرية الاختيار للمحاسبين لانتقاء الطريقة والإجراء الذي يعتقدونه يتلاءم مع طبيعة المشكلة مما أوجد امامهم تحدياً واضح الملامح. تنطلق مشكلة البحث الميدانية من الثوابت التي أفصحت عنها عملية التحول بالأداء من الأنماط التقليدية لكيفية إعداد النظم المحاسبية وتنفيذها في الميدان المبحوث إلى آليات العمل بالأساليب الحديثة في إعدادها وتنفيذها وتحديداً باستخدام تقنيات المعلومات. ولا يقف الأمر عند حالة الاستخدام لهذه التقنيات وإنما لتحليل الواقع الحاضر لآليات الاختيار المتاحة والبحث في مدى إمكانية إسهام تقنيات المعلومات عند التحول إلى استخدامها.

وعموماً يتجاوز استنطاقنا لواقع مسألة الاستخدام المحدود لتقنيات المعلومات في الأمور التي أصبحت بديهية في مضمونها الكتابي أو إجراء العمليات الحسابية المحدودة أو في أحسن الأحوال لتبادل المعلومات ضمن نطاق الأطر التنظيمية الضيقة، وإنما يمتد إلى استكمال الحلقات الاستراتيجية لهذا التحول ليشمل الحدود المكانية للنظم المحاسبية

الجهات المعنية العمل على تلافيها؟ أم ان هذا الجهات لم يكن بإمكانها القيام بأي إجراء لتجنب حدوث تلك المشكلة؟ هل هناك دور لمعايير الإبلاغ المالي في الالتزامات الاقتصادية. من هنا تبلورت الفلسفة البحثية بدراسة مدى صحة هذه الآراء، انطلاقاً من وجود أوجه قصور محددة في النظم المحاسبية المعتمدة في الإقليم وان البعض من مسببات نشوء الالتزامات الاقتصادية وتفاقمها راجعة إلى عدم كفاءة النظم المحاسبية المعتمدة في اتخاذ الإجراءات المحاسبية المناسبة للظروف الراهنة التي يعيشها الإقليم فضلاً عن عدم اعتماد الأساليب والتقنيات العلمية الحديثة.

بعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الريفية وهذا يعني الاعتماد على الإيرادات الناتجة من تصدير النفط بالدرجة الأساسية في تغطية مصاريف العراق التشغيلية والرأسالية ويتصف هذا النوع من النظم الاقتصادي في ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في تكوين الناتج القومي، وهكذا وبالتبعية فان اقتصاد الإقليم يعد أيضاً من الاقتصاديات الريفية كونه جزء من العراق فالأرقام الرسمية المتاحة تشير الى مساهمة متواضعة للقطاعات الأساسية معاً في مجموع الناتج المحلي، وعلى نحو لا يتناسب مع الموارد المالية وغير المالية الكبيرة المتاحة للإيرادات غير النفطية، وهذه العوائد تأثرت نتيجة تقلص الطلب على النفط وانخفاض أسعاره بصورة مستمرة في الأسواق العالمية منذ منتصف عام ٢٠١٤ ولغاية بداية عام ٢٠١٦ ومن المتوقع ان يستمر الانخفاض حتى نهاية ٢٠١٧ حسب تقديرات الاوبك التي لها دور كبير في هذا الانخفاض بسبب عدم اتفاق دولها على تقليل المعروض من اجل رفع الاسعار. وهذا الانخفاض في اسعار النفط التي يظلاله على موازنة الإقليم إذ ان واردات النفط وفقاً للأسعار الراهنة ومع تكاليف الانتاج العالية التي تأخذها الشركات بسبب جولات التراخيص النفطية لم تعد كافية لتغطية نفقات الحكومة التي بدأت تتجه نحو التشفيف لان هذه الواردات لا تكفي لدفع رواتب موظفي الدولة فضلاً عن عدم التزام الحكومة المركزية بدفع حصة الإقليم من الموازنة بشكل منتظم.

## ١.١ مشكلة البحث

### ١. المشكلة الفلسفية:

ان المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها إقليم كردستان العراق والتي تراكمت وتزايدت حدتها نتيجة عوامل اقليمية ومحلية ومنها على الصعيد الدولي الازمة المالية العالمية التي نتجت بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط فضلاً عن الصعيد المحلي ومنها الحرب الشرسة التي تقودها قوات البشمركة البطلة ضد عصابات داعش الارهابية وما

**٢.١ أهمية البحث:**

نظراً لتزايد الحاجة إلى اتخاذ القرارات بالسرعة والدقة المطلوبين الأمر الذي يتطلب توفير المعلومات المحاسبية لاستخدامها في اتخاذ القرارات، إذ يتوقف نجاح الحكومات في تحقيق أهدافها من خلال التخطيط، والرقابة، وترشيد القرارات على ما يقدمه نظام المعلومات عموماً وعلى دقة عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل خاص، ونتيجة الدور الذي تؤديه تقنيات المعلومات في شتى المجالات فمن هنا تأتي أهمية البحث وعلى النحو الآتي:

- ١- استمرار ظهور الازمات الاقتصادية على الصعيد الدولي وبمعدلات مرتفعة ومتكررة فضلاً عن تأثيره على النمو الاقتصادي للدولة
- ٢- التصدي للتهمة التي وجهت إلى معايير المحاسبة كونها المسؤولة عن تفاقم حدة الازمات الاقتصادية وان المرونة التي تحتويها من خلال تعدد الطرق والمبادي وأساليب المعالجة البديلة هي المسؤولة عن إيجاد البيئة الملائمة للفساد والغش
- ٣- استمرار الازمة الاقتصادية في إقليم كردستان العراق وزيادة حدتها منذ عام ٢٠١٤ ولحد الان

٤- أهمية معلوماتية نتيجة الدور الذي تلعبه المعلومات اليوم حيث يتوقف نجاح القرار على قدرة المعلومات المجهزة للوفاء بمتطلبات متخذ القرار حيث كلما كانت المعلومات تعبر عن الحدث المراد اتخاذ القرار بشأنه ومتسقة به، كلما كان القرار المتخذ اقرب إلى الصواب من الخطأ، حيث تبقى الريادة لمن يمتلك المعلومات.

**٣.١ هدف البحث:**

نسى في هذا البحث إلى بلوغ مجموعة أهداف رئيسة وأخرى منبثقة عنها وعلى النحو الآتي :

١. تحديد مدى التأثير الذي تحدثه المعايير المحاسبية في الازمات الاقتصادية.
٢. تفعيل دور المعلومات المحاسبية في اليات عملية الحد من تفاقم الازمات الاقتصادية واتاحة امكانية الاستفادة من تقنيات المعلومات في تلك العملية.
٣. تحديد مفهوم الازمات الاقتصادية وأنواعها وأسبابها وسبل الحد من تفاقمها.
٤. تحديد دور معايير الإبلاغ المالي في الحد من تفاقم الازمات الاقتصادية ومنع حدوثها مستقبلاً.
٥. عرض بعض الاستراتيجيات الحديثة لمنع حدوث الازمات الاقتصادية والحد من تفاقمها.

إلى الحدود التي تطالها في إطارها المحلي والإقليمي والعالمي. إذ أن المشكلة البحثية في هذا الإطار ستركز على عملية الانتقال من الوظائف التكنيكية التي تترجم الأدوار المتوقعة من معايير الإبلاغ المالي إلى الوظائف الاستراتيجية التي ترسمها الأدوار البعيدة الأمد لتلك المعايير من خلال فتح مجال جديد في ذلك الاستخدام ممثلاً بتوضيح امكانية اعتماد معايير الإبلاغ المالي ودورها في تجنب الازمات الاقتصادية والحد من تفاقمها.

وتأسيساً على العرض الفلسفي لمشكلة الدراسة نشق مجموعة تساؤلات بحثية وهي على النحو الآتي:

١. ما هي أسباب نشوء الازمة الاقتصادية في إقليم كردستان العراق؟
  ٢. ما هي الاسباب الحقيقية وراء تفاقم الازمة الاقتصادية في الاقليم؟
  ٣. هل كان بالإمكان الحد من تفاقم الازمة الاقتصادية؟
  ٤. إذا كانت النظم المحاسبية كفوءة وفعالة فكيف تظهر الازمات الاقتصادية وتنتفم؟
  ٥. هل ان الانتقال الى اعتماد معايير الإبلاغ المالي سيفعل من اليات تجنب الازمات الاقتصادية والحد من تفاقمها؟
  ٦. هل هناك قيود للحد من تفاقم الازمة الاقتصادية نحو بلوغ مديات اشمل؟
  ٧. ما هي طبيعة القيود إن وجدت؟ وما هي طبيعتها؟
  ٨. ما هي الإسهامات المتوقعة التي تحدثها عملية التحول نحو اعتماد معايير الإبلاغ المالي على التوجه الاستراتيجي للحد من تفاقم الازمة الاقتصادية والحد منها مستقبلاً؟
  ٩. ما هي النظم اللوجستية المساندة التي تتطلبها عملية التحول نحو اعتماد تقنيات المعلومات عند اختيار تقديم المقترحات للحد من الازمة الاقتصادية؟
  ١٠. هل هناك استراتيجيات يمكن اعتمادها للحد من الازمات الاقتصادية.
  ١١. إن الأسئلة البحثية المار ذكرها تعد ركنا رئيساً لاشتقاق أهمية البحث وأهدافه وأموذجه، ويسعى الباحثان إلى بلورة إجابات منطقية تستند إلى معطيات البحث المستمدة من الميدان المبحوث .
- وهكذا تتجلى مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:
- ١- إذا كانت النظم المحاسبية كفوءة وفعالة فكيف تظهر الازمات الاقتصادية.
  - ٢- ما هو دور معايير الإبلاغ المالي في الحد من تفاقم الازمات الاقتصادية؟
  - ٣- هل ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي سيؤدي الى إيجاد اليات او استراتيجيات تحد من تفاقم الازمات الاقتصادية وتحد منها مستقبلاً.

## ٤.١ فرضية البحث:

المسؤولية في فهم اما يعلمون بما يحدث ولم يبادرو الى الابلاغ ، واما لم تسعفهم مهنتهم في ملاحظة ما يحدث ومراقبته بشكل مهني سليم. مع وجود ثغرات كبيرة في الية عمل مكاتب التدقيق من حيث المساحة الرحبة التي تتمتع بها في كيفية اعداد القوائم المالية والتدقيق عليها وذلك لمرونة بعض المعايير المحاسبية والخاصة بالمراجعة مع انعدام صفة الالتزام لتلك المعايير . اما اهم التوصيات الخاصة بهذه الدراسة فهي ضرورة وضع ضوابط لعمل المراجعين الخارجيين ، مع التشديد على ميثاق الاخلاق المهني المنصوص عليه في معايير المراجعة، والعمل على تفعيله بإيجاد هيئات رقابية محاسبية ، تقوم بالتفتيش على عمل المدققين الخارجيين ، مع ضرورة العمل بنظام الحوكمة والتي من شأنها ان تحد من استقلالية اعضاء الشركات المالية في القرار حول المؤسسة وتشديد الرقابة على الشركات المعنية.

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها إن اعتماد معايير الإبلاغ المالي يؤدي الى الحد من حدوث الازمات الاقتصادية وتفاقمها.

## ٥.١ منهج وخطة البحث:

لغرض تحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي وتم وضع خطة البحث بحيث تضمن ثلاث مباحث تناول القسم الأول عرض للإطار المفاهيمي للازمات الاقتصادية في حين تناول الثاني دور معايير الإبلاغ المالي في الازمات الاقتصادية وتناول الثالث مؤشرات الازمة الاقتصادية في إقليم كردستان العراق وتناول الرابع نتائج تحليل الدراسة الميدانية وأخيراً تم عرض أهم الاستنتاجات والتوصيات .

## ٦.١ الدراسات السابقة

١.دراسة (السيد علي، ٢٠١٠ ، الازمة المالية العالمية هل هي ازمة معايير محاسبية وتدقيقية ام اخلاقية)

٣.دراسة جورج توما ، (٢٠١٠) معايير المحاسبة الدولية و الازمة المالية العالمية تهدف الدراسة الى التركيز بشكل عام على ماهية العلاقة المالية للمعايير الدولية ومدى تجاوبها مع الجوانب الاقتصادية المعاصرة التي أفرزتها الازمة الاقتصادية الراهنة والتي يمكن اعتبارها كناقوس خطر أُنذرنا بوجود الاهتمام بالعديد من النقاط التي لم تكن في تفكير أو على الاقل من أهتئات الكثيرين من المحققين الاقتصاديين والمهنيين ، ومن منطلق كون المحاسبة علماً اجتماعياً يتفاعل مع التغيرات والتطورات الحاصلة في المجتمع ككل ، لذا فإن دراسة وتحليل مدى انسجام معايير المحاسبة الدولية مع واقع الحال الذي تتطلبه المرحلة الراهنة وخاصة ما يتعلق بالمركز المالي للشركات أو الوحدات الاقتصادية يعتبر أمر مهم ، وقد توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها تم استخدام معايير المحاسبة الدولية كمنفذ لتحقيق أهداف بعض مجالس ادارات المؤسسات ، كتنظيم قيم الموجودات بأقيام السوق (وخاصة في حالات التضخم ) بغية تحقيق إيرادات وهمية غير حقيقية، هو دليل قاطع على الخام معايير المحاسبة بشكل وأخر بأسباب حدوث الازمة الاقتصادية العالمية، وهذا الفعل أعطى أنذاراً لواقعي هذه المعايير للاهتمام والحذر اللازمين عند وضع أو تعديل المعايير المحاسبية

تهدف هذه الدراسة الى توضيح دور القيمة العادلة في احداث الازمة المالية العالمية من خلال بيان الأسباب الحقيقية للازمة وهل ان سببها هي الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والتدقيق الدولية التي استخدمتها الشركات العملاقة ام كانت هذه المعايير بمثابة الثغرة التي تم استغلالها من قبل الإدارات بشكل سيء فضلاً عن بيان ان الممارسات الأخلاقية التي ابعثت في عمليات الإفراض والتي اقتصر دور المحاسبة فيها على عكس حقيقية تلك الممارسات الاقتصادية دون الالتزام بتلك المعايير المحاسبية والتدقيقية بشكل سليم. وقد توصلت الدراسة الى ان الازمة المالية العالمية لم تكن بسبب ضعف المعايير المحاسبية او التدقيقية او القوانين المرتبطة بها ولكن حدثت بسبب اخلاقيات المدراء في الشركات واستغلالهم لتلك المعايير.

## ٢.دراسة (البصري، ٢٠٠٩ ، مدققي الحسابات و الازمة الاقتصادية العالمية)

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر دور مدققي الحسابات في الازمة المالية العالمية ومحاولة اثاره بعض النقاط الهامة في الية عملهم في كيفية مواجهة تداعيات تلك الازمة ، مع بيان اهمية تفعيل دور مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في التصدي الى اثار تلك الازمة على سير واستمرارية المنشآت الاقتصادية الخاصة بهم.

## ٤.د. (عبود ، ٢٠٠٨ ، الازمة المالية العالمية بين مبدأ الافصاح والشفافية)

هدف البحث الى تحديد ماهية الازمة المالية العالمية من منظور اقتصادي ومحاسبي فضلاً عن تحديد اثر الافصاح والشفافية في ادارة الازمة المالية العالمية وايضا بناء استراتيجية في استخدام المعايير والمبادئ المحاسبية للمؤسسات المالية الوطنية للوقاية من الازمات ومعالجتها وقد توصلت الدراسة الى ضرورة ان تشكل هيئة عالمية في

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج كان من اهمها ان الانهيار الاقتصادي العالمي لم يكن بفعل المدققين بل بسبب خلل في جوهر النظام الرأسمالي الحديث وبسبب تمادي مدراء الشركات الاستثمارية العالمية، ولكن المدققين الخارجيين ليسوا بمنأى عن

٣. تصاعد الأحداث: إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة وعلى صاحب القرار أيضاً.

٤. فقدان السيطرة: إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته.

٥. حالة الذعر: حيث تصدر ردود أفعال من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة.

٦. غياب الحل الجذري والسريع: فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلاً عن غياب هذا الحل الجذري أصلاً.

٧. التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها، وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها.

٨. الدخول في دائرة المجاهيل المستقبلية: والتي يصعب معرفتها أو حسابها بدقة تشبه الدوامة التي تدور في فلك يصعب الخروج منه.

وقد صنف (ابو تحف، ٢٠٠٦، ١٣٥) المراحل التي تمر بها الأزمات الاقتصادية إلى:

أ. **مرحلة الإنذار المبكر:** وهي عبارة عن مرحلة تحذيرية لاستشعار الأزمة، وتمثل بالإشارات والإرهاصات الأولى التي تنذر بحدوث أزمة، وإذا لم يتم إدراكها فإن مرحلة التأزم تأتي سريعة، وقد يكون الإنذار مباشراً يمكن إدراكه وقد يكون العكس.

ب. **مرحلة التأزم:** وهي مرحلة نشوء الأزمة وتسمى أيضاً مرحلة الأزمة الحادة، فعندما ينتهي الإنذار تبدأ مرحلة التأزم. أو كما يصفها الناس بالأزمة ويتحدثون عن وجودها، وهي نقطة اللاعودة، وقد تكون أقصر المراحل، ويصبح الوضع فيها معقداً نتيجة لوصول الأزمة إلى ذروتها.

ت. **مرحلة انفجار الأزمة:** عندما لا تتمكن المنظمة من التحرك في مرحلة التأزم، أو أنها أخفقت في اتخاذ القرار المناسب، أو أنها لم تستطع السيطرة على متغيرات الموقف فإن المنظمة ستعرض إلى أزمة ذات درجة عالية من القوة والعنف، ومن ثم تعرض مستقبل المنظمة للخطر.

ث. **مرحلة الأزمة المزمنة:** وتتم فيها الصحوه والتعرف على أسباب الأزمة وتقدير الضرر وتحديد المسؤولية، وتحليل الذات وتضميد الجراح، وقد تستمر إلى فترة طويلة نسبياً، وفيها يتم التخطيط والتحليل لما حدث واتخاذ الإجراء المناسب.

ج. **مرحلة حل الأزمة:** وهي مرحلة إدارة الأزمة، ويتم فيها السيطرة على الأزمة، وحساب الطريقة المباشرة لحل الأزمة، والتفكير بالطرق والأساليب والوسائل التي تسرع من هذه المرحلة فتحل الأزمة مرة واحدة.. الوضع المثالي لهذه المرحلة، أن تأتي

دراسة هذه الأزمة ومنطلقاتها بشكل يمكن اقتصاديات الدولة من وجود انذارات مبكرة يمكن ان تؤثر الأزمات قبل وقوعها واتخاذ التدابير الوقائية وايضا لا بد من اعادة الثقة في الاسواق المالية اولا من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة للجهاز المصرفي ثم العمل على مستوى دول عالمية لإدارة الأزمة فضلاً عن معالجة قضايا الرقابة المالية على المؤسسات المالية من خلال ادارة وارشاف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية التامة مع ضرورة تحديد مسؤولية الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية وتحديد من قوة الالتزام.

ومن خلال العرض السابق يتضح ان هذا البحث تميز عن الدراسات السابقة بانه يبحث في دراسة دور المعايير المحاسبية في ايجاد اليات واستراتيجيات للحد من الأزمات الاقتصادية وتفاقمها فضلاً عن انه يختص بدراسة اقتصاد اقليم كردستان العراق.

## ٢. الإطار المفاهيمي للآزمات الاقتصادية

### ٢.١ مفهوم الأزمة الاقتصادية

حددت (وكبيديا، ٢٠١٧، ١) مفهوم الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في قطر ما أو عدة أقطار، وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. وقد عرفها (عبادة، ٢٠٠٩، ٣) بانها حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد والمنظمات على البقاء، أو هي ذلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أياً كانت درجة استعداد المنظمة والذي يمكن أن يؤدي إلى تدميرها أو على الأقل إلحاق الضرر بها.

في حين عرفها (الغزالي، ٢٠٠٨، ٢) على أنها نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من المؤثرات أو حدوث خلل كبير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال وهي لحظة حاسمة تحمل تحولا نحو الأسوأ أو الأحسن.

وقد حدد (حناشي، ٢٠١٠، ٣) خصائص الأزمة:

١. عنصر المفاجأة العنيفة عند انفجارها وان كانت قد يسبقها بعض المقدمات أو الإرهاصات،

٢. نقص المعلومة وعدم دقتها: حيث لا يعرف من المتسبب في حدوث الأزمة، ولا يعرف حجمها ولا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف معها، بالإضافة إلى أنها ربما تكون المرة الأولى التي تظهر فيها مثل هذه الأزمة.

بالحصول على القروض من المؤسسات المالية ، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر.

١٢. يعتبر التوسع والإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية وهذا من أسباب الأزمة ، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية ، يزيد له في سعر الفائدة وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله ، وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى خلل في ميزانية البيت وكانت سبباً في أزمة في بعض البنوك الربوية.

١٣. اعتماد الاقتصاد الغربي على المعاملات المستقبلية والعقود الآجلة على حساب الإنتاج، والتوسع في البيع على المكشوف، وهذه المعاملات والعقود في الأغلب تقوم على التوقع والثقة فيما سيحمله المستقبل من انخفاض قيمة السلع، ومن ثم تحمي منها أرباحاً خيالية؛ فهي قائمة على المخاطرة العالية، فإذا تراجعت الثقة في المستقبل، وانخفضت التوقعات تراجعت المعاملات والعقود بسرعة، وفقدت قيمتها، وتحققت الخسائر بكل من يرتبط بهذه العقود، وحلت الأزمة.

١٤. عدم مراعاة قواعد الحوكمة الرشيدة، ومنح مدراء ورؤساء البنوك الكبيرة مبالغ فلكية كمكافآت وغيرها اعتماداً على الأداء الرقي للمؤسسات، وليس الأداء الحقيقي.

١٥. غياب دور الدول في الرقابة المصرفية والشفافية، وتقصيرها في توجيه وإدارة النظام المالي الغربي، والتي لو كانت موجودة لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.

١٦. سوء توزيع القدرات الاقتصادية بين قطاع الإنتاج والقطاع المصرفي، يشيرون إلى أن أموالاً هائلة تم استثمارها في قطاع المضاربات، مما أدى إلى حدوث الطفرة في سعر العقارات، ووقوع أزمة الغذاء، وأزمة البورصات.

١٧. عدم كفاءة الإدارة، والمتمثل بمنح قروض من دون ضمانات، أو مقابل ضمانات غير كافية، ويستند في ذلك إلى إجماع النارسين على أن عدم كفاءة الإدارة هو السبب الرئيس وراء الفشل وبالتالي الإفلاس، وقد أجرت إحدى المؤسسات دراسة عن مسببات الفشل، ووجدت أن سبب عدم كفاءة الإدارة يحتل المرتبة الأولى، ونسبة ٩٣,١%، يليه الإهمال بنسبة ٢%، يليه التزوير بنسبة ١,٥%، يليه الكوارث بنسبة ٠,٩%.

١٨. تباطؤ الاختراع والتطوير والتحديث وتحسين جودة المعروضات من السلع الضرورية الذي بدوره أدى إلى تقليل فرص الربح وتراكم فائض القيمة؛ فقد وصلت

المرحلة الأولى. ولكن قد تفلت زمام الأمور من يد المسئول أو المدير، وقد تنزلق الأحداث وتصل إلى مرحلة الأزمة الحادة الأزمة المزمنة ، ومعنى ذلك أن تكمل الأزمة دورتها وتصل إلى مراحلها كافة.

## ٢.٢ أسباب ظهور الأزمة الاقتصادية وأثارها

وقد ترجع أسباب الأزمات إلى (بن علي ، هودة ، ٢٠٠٩ ، ٥):

١. التغيرات الدولية، من الكوارث و الحروب و الأزمات الاقتصادية و الحروب التجارية.

٢. المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، و أسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، و أسعار الأسهم و تغير أسعار الفائدة.

٣. التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة و الاختراعات، و تحول الطلب على المنتجات و الخدمات و هيكل محفظة الاستثمار.

٤. الإشاعات و المعلومات الملوثة غير الحقيقية.

٥. المضاربة غير المحسوبة.

٦. أن الأزمة المالية بدأت نتيجة توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة (انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى ١% في عام ٢٠٠٣م مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة. هذه الفقاعة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.

٧. انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي

٨. يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذاً وعطاءً ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطة

٩. يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى ، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع كما كان المرابون يقولون في الجاهلية : (( أتقضى أم ثرى )).

١٠. يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية والتي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات.

١١. من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية والتي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم والغرر والجهالة

الدولية لتمييزها عن بعضها البعض، أما بالمفهوم الواسع والشامل؛ فإن معايير الإبلاغ المالي الدولية تعتبر تطوراً و امتداداً طبيعياً لمضمون ومحتوى ما صدر ويصدر من معايير المحاسبة وتفسيراتها الصادرة و المصادق عليها والمعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسير المعايير (Standards Interpretation Committee) والتي عرفت هذه اللجنة فيما بعد بلجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRIC) و يعتبر هذا استمراراً في التطوير والتحديث لوضع معالجات محاسبية مواكبة ومستجيبة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي الإبلاغ المالي، حيث أنه من المعلوم أن أحد أهداف المحاسبة هو توصيل المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي الإبلاغ المالي لمساعدتهم في اتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

و من الواضح أن أحد أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإبلاغ المالي حتى تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية المعقولة للمنشأة؛ حيث يعتبر اعتماد وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية شيئاً مهماً، لأنها صيغة الإبلاغ المالي العالمية، مما يجعل الشركات والمؤسسات والمنشآت بشتى أنواعها وأنشطتها أكثر فهماً وقرباً من السوق العالمية، ويساعدها في دخول السوق العالمية وتخفيض تكلفة نقل رؤوس الأموال عبر الحدود (مجلس معايير المحاسبة الدولية ٢٠٠١، ١١).

ويرى الباحثان ان الغاية الاساسية من وراء اصدار المعايير المحاسبية الدولية هي الوصول الى التوحيد المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية وتحسين امكانية استخدامها في المقارنات التي تقوم على اساسها عمليات استثمار الاموال المحلية والاجنبية وكانت هي الاساس وراء اصدار معايير الابلاغ المالي بعد ان تأكد اتحاد المحاسبين الدولي بعدم توصل المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق تلك الاهداف فسعى لإصدار معايير الابلاغ المالي للوصول الى تلك الاهداف وذلك تعزيز لثقة مستخدمي القوائم المالية.

ويتضح سعي اتحاد المحاسبين الدولي لهذه الاهداف من خلال اصداره المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الابلاغ المالي اذ حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ (عرض البيانات المالية) هدف البيانات المالية والخصائص النوعية التي تحدد صلاحية المعلومات في القوائم المالية، إذ نص المعيار على أن هدف القوائم المالية هو توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع تكون صالحة

عمليات الإنتاج في مجال تكنولوجيا الاتصالات و المعلوماتية إلى حدها الأقصى ١٩. سوء توزيع الثروات على الصعيدين، الأمريكي المحلي، والعالمي؛ إذ إن ٩٠% من الأرباح التي تم جنبيها في السنوات الأخيرة الماضية قد تم توزيعها على ١% من الأمريكيين من غير أن تفلح سنوات الرخاء التي شهدتها الاقتصاد الأمريكي في إيجاد الكم المطلوب من فرص العمل، ولم تحقق الرفاهية للجميع، وما انطبق على الاقتصاد الأمريكي انتقل إلى سائر اقتصاديات العالم بسبب الربط القوي بين الاقتصاد الأمريكي وبين الاقتصادات العالمية

٢٠. من الأسباب أيضاً الإففاق غير المسوّغ والرفاهية الزائدة ويضيف الباحثان الى الاسباب اعلاه طبيعة هيكلية القطاعات الاقتصادية للدول كونها اقتصاد ريعي من عدمه .

ومن العرض السابق يمكن القول ان الازمة الاقتصادية تكون نتيجة تراكم وتأثر العديد من العوامل وتحدث فجأة ولكن هناك بالتأكيد مؤشرات تنبؤ بحدوث تلك الازمة ويكون لها تأثيرات متباينة في النظام الاقتصادي ويعتمد التأثير على طبيعة النظام الاقتصادي المحلي والعوامل والتغيرات الاجتماعية والبيئية السائدة في النظام الاقتصادي.

### ٣. دور معايير الإبلاغ المالي في الازمات الاقتصادية

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية ( International Accounting Standards Committee ) ما عرف بمعايير المحاسبة الدولية ( International Accounting Standards ) ما بين الأعوام من ١٩٧٣ ولغاية ٢٠٠٣. وبعد ذلك تم استبدال مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث أخذ على عاتقه تعديل وتطوير كافة معايير المحاسبة الدولية، والتي عرفت في هذه الآونة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية ( International Financial Reporting Standards )، بالإضافة إلى تبني معايير جديدة لم تكن ضمن قائمة معايير المحاسبة الدولية فيما مضى. ولا بد من الإشارة إلى قيام كل من لجنة معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تفسيرات لهذه المعايير سابقاً، حيث يعتبر الالتزام بها مؤشراً إيجابياً على مدى التزام وتوافق البيانات المالية الصادرة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية. (د. السعيد و العيسى، ٢٠٠٩، ٢)

إن مصطلح معايير الإبلاغ المالي الدولية يمكن أن يؤخذ بمفهومه الضيق وبمفهومه الواسع، وكفهوم ضيق؛ تعتبر معايير الإبلاغ المالي الدولية ترقباً جديداً لمعايير المحاسبة

الاقتصادية وليس لشكلها القانوني بحسب. وضمان موثوقية المعلومات المالية يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز ولا تعد المعلومات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيللة محددة سلفاً.

يتضمن الإطار النظري للمحاسبة مجموعة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمن فضلاً عن الصفات التي وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ مجموعة من الصفات الثانوية منها إمكانية المقارنة والثبات الذي يعني أن الشركة تطبق الطرائق والقواعد المحاسبية نفسها على المعاملات الاقتصادية من فترة إلى أخرى من دون تغيير إذ أصدرت هيئة معايير المحاسبة المالية The Financial Accounting Standards Board (FASB) التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) هذه الخصائص والمعايير في ترتيب هرمي، بهدف تحديد الترتيب الموضوعي للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات المحاسبية، لتحقيق أكبر قدر من المنفعة والفائدة لمستخدميها، باعتبار ذلك هو المعيار الأساسي السائد للحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية، لهدف المساهمة الفعالة في ترشيد، ومساندة القرارات الإدارية، ورسم السياسات المختلفة ومتابعة تنفيذها. ( Kieso, weygandt 2015، p33)

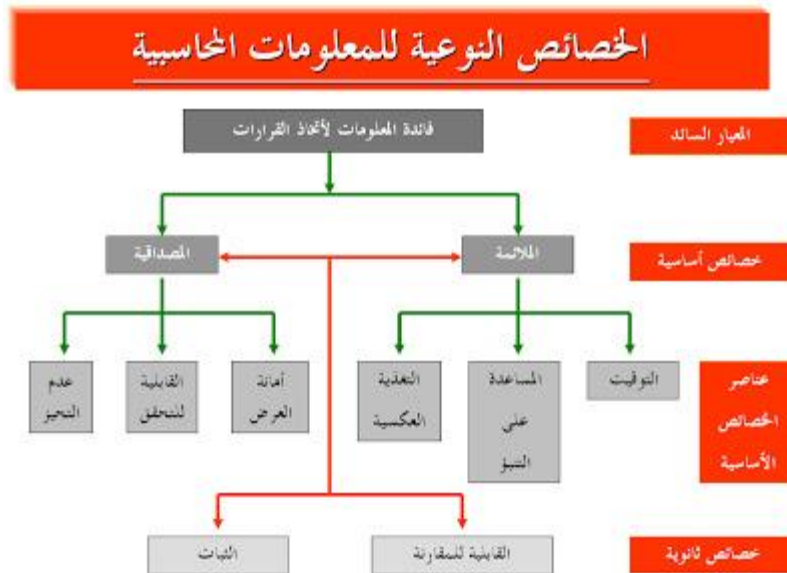
لقاعدة عريضة من المستخدمين تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية وهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والموظفون، والمقرضون، والموردون، والدائنون التجاريون الآخرون، والزبائن والحكومات والجمهور.

وقد تضمن المعيار الشروط الواجب توفرها في المعلومات المالية المقدمة للجهات المشار إليها أعلاه كما لي: (جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين، ٢٠٠١، ص٢٦)

أ. الملاءمة: لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذ القرار وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

ب. الموثوقية: لكي تكون المعلومات مفيد يجب أن تكون موثوقة وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء المهمة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين بوصفها معلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

وهكذا فإن المعلومات لكي تتوافر فيها الموثوقية يجب أن تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت. ولقد نص المعيار المحاسبي على أن المعلومات المالية لكي تمثل العمليات المالية يجب أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وفقاً لجوهرها وحقبتها



الشكل (١) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المصدر: يوسف كمال، منتدي المحاسبين العرب، (٢٠١٦ <https://accdiscussion.com/acc6124.html>)



ت- القوائم المالية وما يلحق بها من ملاحظات توفر معلومات كافية ومناسبة.  
ث- القوائم المالية تعكس وبشكل مناسب الأحداث والعمليات المالية في حدود المدى المعقول.

كما نص المعيار التدقيقي الدولي رقم ١٠٠ (١) على أن الهدف الأساس للمراجع هو إعطاء المصدقية للتقارير المالية المعدة من قبل الإدارة، ولكون مستخدمي البيانات المالية الذين هم خارج المنشأة سيعتمدون على تقرير المدقق، فمن الضروري أن تحدد المهنة أهدافها وأن تكون لها معايير مقبولة وواضحة وتلزم المهنيين (المدققين) بتطبيق هذه المعايير. كما أكد المعيار رقم ٢٠٠ على أن الهدف من تدقيق الحسابات هو تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من النواحي الجوهرية كافة وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها وتعبّر بصورة حقيقية وعادلة أو تمثل بعدالة النواحي الجوهرية كافي.

وهكذا نجد من أن من مسؤولية المدقق التأكد أن المحاسب يعتمد الطرائق المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وأنها تتلاءم مع طبيعة نشاط الشركة والظروف المحيطة.

وقد أورد المعيار التدقيقي الدولي رقم ٢٤٠ أمثلة على الغش منها ما يأتي:

أ. التلاعب والتزييف أو تعديل السجلات أو المستندات.

ب. اختلاس الأصول.

ت. طمس أو حذف تأثيرات المعاملات من السجلات أو المستندات.

ث. تسجيل معاملات وهمية.

ج. سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

بمعنى إن هذا المعيار جعل من سوء استخدام الطرائق المحاسبية أحد وسائل الغش التي على المحاسب أن يتجنبها.

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير التدقيقية قد أعطت موضوع الثبات في استخدام الطرائق المحاسبية اهتماماً خاصاً إذ تم الإشارة إليه في الفقرة الأخيرة من إبداء الرأي بتقرير المراجعة، وقد جاء لأهميته في إجراء المقارنات، ويمثل أيضاً المعيار الثاني من معايير إعداد التقارير.

نص المعيار رقم ٣١٥ على أن الرقابة الداخلية تتضمن السياسات والإجراءات كافة التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها على الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفؤة للعمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف

يتضح من خلال العرض السابق أن المعايير المحاسبية قد حددت أهداف المحاسبة بتوفير معلومات مفيدة ملائمة لصالح جهات متعدد وتخلو من التحيز أي ان الأساس في عمل المحاسب هو عدم التحيز لاي من الاطراف الداخلية او الخارجية عند اعداد هذه القوائم وان المرونة المتاحة للمحاسب ابتداءً باختيار الطريقة المحاسبية ضمن عدة بدائل، تحمله مسؤولية اختيار الطريقة الأكثر ملاءمة لطبيعة نشاط الشركة والوضع الاقتصادي، والتي تحقق مصالح الاطراف كلها. وفي ضوء هذه الضوابط الموضوعية ضمن المعايير المحاسبية نجد من غير الصحيح وصف المحاسبة بأنها الطرائق التي يعتمدها المحاسب للتلاعب بالمعلومات المالية وعرض ما يرغب فيه، فمثلاً هناك جهات قد تسأل المحاسب في حالة اختياره إحدى الطرائق المحاسبية إذا كانت لا تتلاءم مثلاً مع طبيعة نشاط الشركة إذ إن مسؤولية المحاسب لا تنحصر فقط في إرضاء الزبون أو صاحب العمل لأن المعايير المحاسبية تضع بالحسبان أولاً المصلحة العامة، وهناك جهات متعددة تساند المحاسبة لتحقيق أهدافها في توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات فمثلاً:

أ. المدقق الخارجي يساعد في الحفاظ على النزاهة والكفاءة عند إعداد القوائم المالية.

ب. يسهم الإداريون والماليون العاملون في الشركات في دعم الاستخدام الكفوء والفعال لموارد تلك الشركات.

ت. يقدم المدققون الداخليون تأكيدات حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية التي تدعم درجة الثقة في البيانات المالية.

ث. يساعد خبراء الضرائب على بناء الثقة والكفاءة في المعلومات المالية.

ج. تقع على المستشارين الماليين مسؤوليات تجاه الجمهور حول مصداقية القوائم المالية.

فضلاً عن كل ذلك فإن هناك مهنة كاملة لمهنة المحاسبة وهي تدقيق الحسابات إذ نشأت مهنة مراجعة الحسابات استجابة للحاجة إلى الفحص الحيادي للمعلومات المالية، وتمثل مسؤولية المدقق في أن يبين للأطراف الخارجية ما إذا كانت القوائم المالية قد عرضت بشكل موضوعي وصادق وعادل أم لا، وذلك يتم بتضمين تقرير المراجعة رأي المراجع عن صدق وعادلة عرض القوائم المالية وعلى المدقق قبل إبداء رأيه بصدق وعادلة القوائم المالية أن يتأكد من الآتي (توماس ، هنكلي، ١٩٨٩ ، ص ١١٢):

أ- المبادئ المحاسبية المختارة والمطبقة تمثل مبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً.

ب- المبادئ المحاسبية مناسبة وملائمة في ضوء الظروف والبيئة المحيطة.

فضلاً عن ترصين عملية اعداد القوائم المالية.

#### ٤. مؤشرات الازمة الاقتصادية في إقليم كردستان العراق

اقم في الاقليم الحالي نظام فيدرالي اقراه البرلمان الكردستاني في 4/10/1992، كصيغة عملية للتعبير عن حق تقرير المصير ضمن وحدة العراق. وقد تم تشكيل الحكومة في الاقليم المناصفة بين الحزبين الرئيسيين: الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. واشرفت الحكومة على اقتصاد الاقليم، وفق حصتها من ايرادات (برنامج النفط مقابل الغذاء)، بالإضافة الى بعض المصادر المالية المحلية المتأتية من جباية الضرائب والرسوم الجمركية عند المعابر الحدودية للإقليم مع كل من تركيا وايران. وكانت حصة الاسد من هذه الرسوم الجمركية تأتي من معبر ( ابراهيم خليل)، مما تسبب في نشوء الخلافات بين الحزبين الحاكمين حول هذه الايرادات وكيفية توزيعها والتصرف بها، بالإضافة الى عوامل اخرى. وقد ادى ذلك الى اندلاع اقتتال بينها دام اربع سنوات من ١٩٩٤-١٩٩٨، وانتهى بالمصالحة.

بعد سقوط النظام الديكتاتوري في عام ٢٠٠٣ واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها، كانت تركة النظام السابق ثقيلة وتمثلت في اعباء اقتصادية واجتماعية باهضة التكلفة على الشعب العراقي، بما في ذلك الشعب الكردي في اقليم كردستان العراق. وفي عهد حكومة اباد علاوي المؤقتة لسنة ٢٠٠٤، تم اقرار من مجلس الوزراء بان تكون حصة الاقليم (١٧%) من الموازنة الاتحادية السنوية، يستقطع منها (المصرفات السيادية، كلفة المشاريع التي تنفذها الحكومة المركزية للإقليم، وتسوية العائدات المحلية للإقليم من الضرائب والرسوم وغيرها). وعادة ماتصل نسبة هذه المصرفات الى (١٥-٢٠)% من حصة الاقليم بالإضافة الى حصة البيروودولار بواقع دولار واحد عن كل برميل مباع من نفط الاقليم.

وبعد الانتخابات التشريعية الاولى في عام ٢٠٠٥ وقرار الدستور العراقي الدائم في نفس السنة من قبل الشعب العراقي، ظهرت اشكاليات بين الحكومات المتعاقبة واقليم كردستان العراق على هذه النسبة واسس احتسابها، وجرت محاولات لتخفيضها بين (١٠ - ١٣)%، ولكن ذلك لم يتحقق لعدم وجود احصائيات دقيقة لتعداد السكان في الاقليم. (قدوري، ٢٠١٥، ١)

ووفقاً للمادة (١٠٩) من الدستور فان الاقليم يقوم بوضع سياسته الاقتصادية الخاصة به باعتباره اقليماً فدرالياً في العراق اذ يقوم الاقليم بإعادة توزيع حصته البالغة (١٧%) من الموازنة العراقية وفق سياسته الخاصة به وبدأت منذ عام ٢٠١٥ تظهر مشاكل

الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية واعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب. ويشمل نظام الرقابة الداخلية على أمور أبعد من تلك المتصلة مباشرة بوظائف النظام المحاسبي. بمعنى إن عملية التأكد من أن الطرائق المحاسبية والمعالجات التي يعتمدها المحاسب تعد أحد الواجبات الرئيسة للمدقق الداخلي.

وهكذا فان عدّ المرونة الموجودة في المحاسبة تمكن من استغلال المحاسب لمقدرته للتلاعب بالمعلومات المالية أمر غير منطقي ولاسبباً انه ليس المسؤول الوحيد عن عرض القوائم المالية فالمدقق الداخلي من مسؤوليته التأكد تماماً من حسن اختيار المحاسب للطرائق المحاسبية التي تتلاءم مع طبيعة النشاط والظروف المحيطة، فضلاً عن التأكد من عدم وجود الغش والخطأ اذ تمثل الرقابة الداخلية عملية يتم من خلالها توفير تأكيد مناسب عن تحقيق اهداف الادارة الخاصة بي(اريز ولوبك، ٢٠٠٢، ٤٠٩):

أ. امكانية الاعتماد على التقرير المالي

ب. فعالية وكفاءة التشغيل

ت. الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية

والمحاسب يعلم أن من محام المدقق الخارجي أيضاً التأكد من ملاءمة الطرائق المحاسبية للشركة، فضلاً عن قيامه بإبداء الرأي عن مدى عدالة كل من المركز المالي نتائج التشغيل والتدفقات النقدية واتفق القوائم مع معايير المحاسبة المتعارف عليها في اطار مفهوم الاهمية النسبية .

ومن خلال هذا العرض يرى الباحثان ان الرد على كل الآراء التي أكدت ان المعايير المحاسبية هي السبب الرئيس في إيجاد وتفاقم الازمات الاقتصادية يتمثل بما يلي:

١. ان السبب الحقيقي للزمة الاقتصادية العالمية يعود الى سوء استخدام المعايير المحاسبية وليس الى المعايير بحد ذاتها.

٢. ان المعايير المحاسبية تدعو الى توفير معلومات ذات جودة تساهم في الترشيد العقلاني لاتخاذ القرار وتتوفر مجموعة من الخصائص النوعية تتمتع بها تلك المعلومات المحاسبية لكي تكون ذات جودة

٣. ان المرونة الموجود في الطرائق المحاسبية يعني ان بلجاً المحاسب الى اعتماد ما يلاءم طبيعة النشاط في شركته وهو ليس المسؤول الوحيد عن هذا الاختيار.

٤. ان الاتحاد الدولي للمحاسبين قد لجأ الى اصدار معايير الإبلاغ المالي للحد من البدائل المتاحة في المعايير المحاسبية خدمة لاغرض تشجيع الاستثمار الخارجي والمحلي

ومخصصات وقود لكهرباء بيوتهم ومخصصات قرطاسية وغيرها من المخصصات التي لا نظير لها علمياً والتي تثقل الموازنة.

٥. الترهل الإداري في دوائر الدولة بصورة عامة وهو ما يكلف الدولة نفقات ازاء فائدة قليلة او معدومة، ففي موازنة الاقليم خصص (٧٠) % من موازنة الاقليم لرواتب الموظفين ورواتب المتقاعدين.

٦. استلام موظفين في وزارات الاقليم لرواتب من أكثر من وزارة وبشكل يتعارض مع القانون فضلاً على انه يشكل عبء مالي كبير على موازنة الاقليم.

٧. تأخر صرف الرواتب لأشهر عديدة وتخفيضها بنسب عالية مما اثقل اهل المواطن في الاقليم.

٨. صرفت حكومة إقليم كردستان من واردات بيع النفط ٤٥ مليون دولار للنازحين، بالإضافة إلى الميزانيات المخصصة لوزارات البلديات والداخلية والصحة والتربية، التي تقدم وباستمرار الخدمات للنازحين، حيث توفر وزارة البلديات الأراضي لإنشاء المخيمات وتوفير الخدمات لها، أما وزارة الداخلية فتوفر الأمن لهذه المخيمات، فيما وفرت وزارة الصحة المستلزمات الطبية لهم، وعملت وزارة التربية على توفير التعليم لكي لا يحرم قسم من هؤلاء النازحين من التعليم،

٩. انعدام وجود رؤية شفافة واستراتيجية واضحة في عملية التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، اضافة الى الافتتاح غير المنضبط على اقتصاد السوق على حساب تراجع وضعف اداء القطاع العام في عملية اعادة البناء (البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة)، والتنوع في الانشطة الاقتصادية والمصادر المالية للاقليم.

١٠. ان الاعتماد المفرط على استيراد السلع الاجنبية واغراق الاسواق المحلية بها، مع تدني الانتاج المحلي، قد فاقم من مشكلة ضيق السوق المحلية وجعل الانتاج المحلي غير قادر على الصمود امام منافسة الواردات الاجنبية من حيث السعر والتنوعية.

١١. تفاقم نسبة البطالة، وخاصة بين الشباب. فقد بلغت في العام الماضي بحدود (٢٥ - 30) بالمئة من قوة العمل، وذلك بسبب الركود الاقتصادي والازمة المالية التي يعاني منها الاقليم والعراق عموماً، وانخفاض اسعار النفط، وعدم استقرار الوضع الامني نتيجة الحرب الدائرة مع (داعش)، مما دفع كثير من الشركات الاجنبية العاملة في الاقليم الى تسريح اعداد كبيرة من العاملين. هذا بالإضافة الى ان هناك ما يقارب من مليون موظف يستلمون الرواتب من حكومة الاقليم رغم عدم وجود حاجة فعلية لعدد كبير منهم. وبذلك تعاني المؤسسات من البطالة المقنعة ايضاً، التي تعتبر أحد أوجه

جوهرية مع الحكومة المركزية بعد ان قام الاقليم بمد خط انبوب لتصدير النفط عبر اقليم كردستان العراق يرتبط عند الحدود العراقية التركية بالانبوب القديم الذي يربط نفط كركوك بميناء جيهان في تركيا. ومنذ ذلك الوقت ظهرت مشاكل جدية بين حكومة الاقليم والحكومة الفيدرالية يمكن تلخيصها بما يلي:

١. احتساب حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية  
٢. الطاقة الانتاجية والبيعية والتسويقية للنفط المنتج من الاقليم  
٣. الطاقة الانتاجية والبيعية والتسويقية للنفط المنتج من محافظة كركوك وعدم وجود المسوغات القانونية للتصرف به من الاقليم.  
٤. التصرف بالموارد المالية الاخرى للإقليم من الضرائب المحلية والرسوم الجمركية والمساعدات الخارجية.  
٥. عدم دفع الحكومة المركزية لرواتب قوات البشمركة كونها جزء من القوات الامنية العراقية.

٦. رواتب موظفي الاقليم العاملين في دوائر حكومية تابعة للحكومة المركزية. طبعاً كل هذه المشاكل ادت الى تفاقم الازمة الاقتصادية في الاقليم وظهرت اثارها السلبية واهم مؤشرات هذه الازمة والاسباب التي ادت الى تفاقمها يمكن تحديده بما يلي:

١. انخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب تخمة المعروض فيها، مع ارتفاع تكاليف استخراج النفط في اقليم كردستان بسبب جولات التراخيص.  
٢. انعدام أو قلة الواردات غير النفطية خاصة من القطاع الصناعي والزراعي والسياحي

٣. ارتفاع نفقات الدفاع وتكاليف الحرب مع داعش التي تنعكس سلباً على الموازنة العامة، سيما وان هذه التكاليف لا تقتصر على الاعمال العسكرية حيث التجهيز والتدريب والتعبئة والرواتب فحسب، وإنما تشمل ايضاً نفقات تعويض ذوي الشهداء وعلاج الجرحى وإعانة الارامل والايتم وإعادة تأهيل وصيانة ما دمرته الحرب، وهذه مجملها تمثل نفقات اضافية تثقل كاهل الموازنة.

٤. الرواتب والمخصصات المبالغ فيها للوزراء والنواب والوكلاء والمستشارين والمدراء العامين والدرجات الخاصة، فضلاً عن كثرة الوزارات وعدد اعضاء مجلس البرلمان في الاقليم فبالرغم من رواتبهم المفرطة فأنهم يكلفون الخزينة ووزارة المالية اعباء اضافية منها مخصصات بدل ايجار ومخصصات سيارات ووقودها وصيانتها ومخصصات حماية

يسارع الاقليم لإنقاذ ما يمكن انقاذه وضغط النفقات العامة والسعي لزيادة الواردات غير النفطية من اجل تغطية وتمويل العجز المالي . فما هي اهم الخطوات التي تمكن حكومة الاقليم اتخاذها للخروج من هذه الأزمة المالية

### ٥. تحليل نتائج الدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث إدارة الدراسة الميدانية وكذلك وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثين في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً عرض الأساليب الإحصائية التي تم اعتمادها في تحليل الدراسة.

### ٥.١ إدارة الدراسة الميدانية:

تم اعتماد أسلوب المقابلات الشخصية مع فضلاً عن اعداد استبانة للاستطلاع اراء المجوئين حول المشكلة التي أراد الباحثين التوصل الى حلول لها اذا تم خلال المقابلات استطلاع الآراء حول الجوانب المالية للزمة الاقتصادية والحلول المقترحة من الباحثين بصدد بعض الجوانب المالية، كما انه تم إعداد الاستبانة على النحو الآتي:

١. إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.

٢. إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب ما يناسب.

٣. توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة لجمع البيانات.

٤. اختبار التوزيع الطبيعي واختبار ثبات الاستبانة.

٥. التحليل الإحصائي لإجابات أفراد مجتمع الدراسة.

### ٥.٢ الرموز المستخدمة في التحليل الإحصائي

الجدول الآتي يوضح الرموز المستخدمة في التحليل الإحصائي :

الجدول (١) الرموز المستخدمة في التحليل الإحصائي

دلالة ذلك الرمز
إن اعتماد معايير الإبلاغ المالي يؤدي الى الحد من الازمات الاقتصادية وتفاقمها. ( - Var.1
(Var.20).

أ. إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من ٠,٠٥ فهذا يعني عدم وجود فروق معنوية.

ب. إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من ٠,٠٥ فهذا يعني وجود فروق معنوية طبيعية

الفساد الاداري والمالي في الاقليم. وعادة ما يتم تعيين موظفي الحكومة، وخاصة في المراكز القيادية والعليا، بتركية من الاحزاب الحاكمة على اساس الحزبية الضيقة والمحسوبية والولاء الشخصي، وليس على اساس الكفاءة والنزاهة والاخلاص.

١٢. عدم وجود نظام متكامل للضرائب والرسوم المحرمة مبني على اساس علمية ويتلاءم مع الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية لإقليم كردستان، فضلاً عن صعوبة الجباية وضعف سيطرة الادارات المختصة في تنظيم امورها وتحقيق اهدافها.

١٣. وجود العديد من القيود على التنمية والاصلاح الاقتصادي فضلاً عن قيود مماثلة في الحقلين السياسي والاجتماعي، ويعتبر الفساد المالي، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، والتجاوز على معايير الكفاءة المهنية والتخصص والاستحقاق، خير تعبير عنها اذ تقف المحسوبية وضعف الرقابة المالية، وراء الفساد في مختلف المستويات الادارية. كما ان المبالغة بمفهوم الخصخصة واتهاج سياسة اقتصاد السوق فقط قد شجع ويشجع على المزيد من ذلك الفساد المالي والاداري.

١٤. القطاع الزراعي يعاني من ضعف الادارة والتنظيم ومظاهر للفساد المالي، وكذلك بدائية اساليب الانتاج الزراعي والحيواني والخدمات التسويقية مما يؤدي الى استيراد جميع انواع السلع والمنتجات الزراعية.

كل هذه المؤشرات وغيرها مع استمرار تدني انخفاض اسعار النفط عالمياً وارتفاع تكاليف الحرب والاعمال العسكرية على الأرض وقلة الواردات غير النفطية وعجز

الموازنة عن تغطية النفقات العامة للدولة ، تمثل مؤشرات جدية حقيقية لإقليم كردستان قد تؤدي الى تفاقم حدة الأزمة المالية خلال السنة المالية ٢٠١٦ إن لم

### ٥.٣ اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمكروف، سمينوف (1-Sample K-S))

لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا استخدم الباحث اختباري:

ملاحظة: لتحديد معنوية النتائج من عدما:

ت. إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أقل من ٠,٠١ فهذا يعني وجود فروق معنوية عالية. فإذا كانت توجد فروق معنوية (طبيعية أو عالية) فهي دلالة على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. وإذا لم نجد فروقاً معنوية، فهو يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم.

الجدول (٢) اختبار التوزيع الطبيعي

		x1
N		٥٠
<sup>b,c</sup> Normal Parameters <sup>a</sup>	Mean	4.158
	Std. Deviation	.2642
Most Extreme Differences	Absolute	.115
	Positive	.086
	Negative	-.120
Kolmogorov-Smirnov Z		1.178
Asymp. Sig. (2-tailed)		.128

ويتضح من الجدول أعلاه إن قيمة Z كبيرة وكذلك مستوى الدلالة أكبر من ٠,٠٥ لأسئلة الاستبانة وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

## ٤.٥ ثبات فقرات الاستبانة

يعني ثبات الاختبار وقد تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور من محاور الدراسة وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (-SPEARMAN) باستخدام طريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

- طريقة التجزئة النصفية (Split-Half): تقوم هذه الطريقة على تجزئة فقرات الدراسة إلى جزأين متكافئين وتحسب معامل الارتباط لهذين الجزأين وارتفاع المعامل

الجدول (٣) اختبار الثبات باستخدام أسلوب التجزئة النصفية (Split - Half)

معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط	عدد الفقرات	محتوى المحور
0.983	0.979	٢٠	إن اعتماد معايير الإبلاغ المالي يؤدي إلى الحد من الالتزامات الاقتصادية وتفاقمها.

ويتضح من الجدول إن معاملات الارتباط والارتباط المصحح للمحاور كانت عالية مما يعني إن الثبات في الإجابات بلغ درجة كبيرة.

• طريقة ألفا كرومباخ:

معاملات ألفا كرومباخ كانت مرتفعة مما يعني إن الثبات في الإجابات بلغ درجة كبيرة.

تم استخدام طريقة ألفا كرومباخ كطريقة ثانية لقياس الثبات وبيّن الجدول إن

الجدول (٤) معامل الثبات ( طريقة ألفا كرومباخ )

محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ
إن اعتماد معايير الإبلاغ المالي يؤدي الى الحد من الازمات الاقتصادية وتفاقمها	٢٠	0.982

٥.٥ تحليل نتائج الدراسة الميدانية

- تم استخدام التكرارات لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) يتجاوز متوسط حجم العينة وهو ٢٥ والوزن النسبي أكبر من ٦٠%، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) لا يتجاوز متوسط حجم العينة وهو ٢٥ والوزن النسبي أقل من ٦٠%.
١. المحور الأساس: إن اعتماد معايير الإبلاغ المالي يؤدي الى الحد من الازمات الاقتصادية وتفاقمها.
- تم استخدام التكرارات المبينة في الجدول (٥) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (إن اعتماد معايير الإبلاغ المالي يؤدي الى الحد من الازمات الاقتصادية وتفاقمها) مرتبة حسب الأسئلة لكل فقرة كما يأتي:
- أ. في السؤال (١) بلغ الوزن النسبي ( ٨٨ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٤٥) مما يدل ان لمعايير الإبلاغ المالي دوراً هاماً في توفير معلومات محاسبية ذات جودة من شأنه الحد من حدوث الازمات الاقتصادية وتفاقمها
- ب. في السؤال (٢) بلغ الوزن النسبي ( ٧٠ % ) وكان عدد التكرارات (أوافق، وأوافق بشدة) (٤٥) مما يدل على ان المعلومات المحاسبية تتصف بخصائص نوعية مثل الملاءمة وامكانية الاعتماد تم تحديدها بموجب معايير الإبلاغ المالي تعمل على الحد من الازمات الاقتصادية
- ت. في السؤال (٣) بلغ الوزن النسبي (٨٣%) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٤٤) مما يدل على ان المرونة الموجودة في اختيار الطرق المحاسبية الوارد في المعايير المحاسبية ليست السبب في الازمات الاقتصادية ولا تؤدي الى تفاقمها.
- ث. في السؤال (٤) بلغ الوزن النسبي ( ٧٨ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٤٥) مما يدل على ان ممنة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تحد من قدرة المحاسب في اختيار الطرق المحاسبية التي لا تؤدي الى خدمة اهداف الشركات
- ج. في السؤال (٥) بلغ الوزن النسبي ( ٨٥ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٤٧) مما يدل ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي يوفر المعلومات المفيدة لترشيد القرارات لجهات متعددة داخلية وخارجية ومجالات شتى وبالتالي فهي تعمل على الحد من حدوث الازمات الاقتصادية وتفاقمها
- ح. في السؤال (٦) بلغ الوزن النسبي ( ٧٠ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٤٦) مما يدل على ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي يعمل على توفير المعلومات المفيدة لاعتماد ليات كثيرة مثل الحكومة الالكترونية وحوكمة الشركات واعتماد قانون سارينز اوكللي
- خ. في السؤال (٧) بلغ الوزن النسبي ( ٨٨ % ) وكان عدد التكرارات (أوافق، وأوافق بشدة) (٤٥) مما يدل على أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي من شأنه تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي
- د. في السؤال (٨) بلغ الوزن النسبي ( ٧٠ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٤٥) مما يدل على ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي من شأنه

الحد من الفساد الإداري والمالي

(أوافق، وأوافق بشدة) (٤٧) مما يدل على ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية

د. في السؤال (٩) بلغ الوزن النسبي ( ٦٩ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس

(أوافق، وأوافق بشدة) (٤٥) مما يدل على ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي لا يؤدي

الى حدوث الازمات الاقتصادية.

ر. في السؤال (١٠) بلغ الوزن النسبي ( ٩٣ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس

(أوافق، وأوافق بشدة) (٤٧) مما يدل على دعم حكومة الاقليم عمليات تحديد

مؤشرات حدوث الازمات الاقتصادية وتتم بذلك.

ز. في السؤال (١١) بلغ الوزن النسبي ( ٨٢ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس

(أوافق، وأوافق بشدة) (٤٦) مما يدل على توجد خطط جاهزة لمواجهة وادارة

الازمات الاقتصادية المحتملة بعد وقوعها

س. في السؤال (١٢) بلغ الوزن النسبي ( ٨٧ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس

(أوافق، وأوافق بشدة) (٤٥) مما يدل على ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية

الحالية في الاقليم هو انخفاض سعر النفط عالمياً

ش. في السؤال (١٣) بلغ الوزن النسبي ( ٨٧ % ) وكان عدد التكرارات

لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٤٧) مما يدل على ان السبب الرئيس في الازمة

الحالية لا يعود الى خلل في ادارة الملف النفطي مع الحكومة المركزية

ص. في السؤال (١٤) بلغ الوزن النسبي ( ٨٠ % ) وكان عدد التكرارات

لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٤٦) مما يدل على ان السبب الرئيس في الازمة

الاقتصادية الحالية في الاقليم لا يعود الى المعركة الشرسة مع عصابات داعش

الارهابية

ض. في السؤال (١٥) بلغ الوزن النسبي ( ٧٩ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس

(أوافق، وأوافق بشدة) (٤٥) مما يدل على ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية

الحالية في الاقليم لا يعود الى اختلافات بين الاحزاب السياسية في الاقليم

ط. في السؤال (١٦) بلغ الوزن النسبي ( ٨٠ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس

الحالية في الاقليم يعود الى الفساد المالي والاداري في الاقليم

ط. في السؤال (١٧) بلغ الوزن النسبي ( ٨٨ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس

(أوافق، وأوافق بشدة) (٤٥) مما يدل ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية

الحالية في الاقليم لا يعود الى عدم قيام الاسهمزة الرقابية المختلفة بعملها كما يجب

ع. في السؤال (١٨) بلغ الوزن النسبي ( ٨٢ % ) وكان عدد التكرارات لمقياس

(أوافق، وأوافق بشدة) (٤٧) مما يدل على ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية

يعود الى كون اقتصاد الاقليم اقتصاد ريعي يعتمد فقط على اقتصاد ايرادات النفط

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبانة (إن اعتماد معايير

الإبلاغ المالي يؤدي الى الحد من الازمات الاقتصادية وتفاقمها) تساوي ٤,١٧ والوزن

النسبي يساوي ٨٣% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠ % " وكان عدد

التكرارات لمقياس (أوافق، وأوافق بشدة) (٨٢٢) وهي تشكل ما نسبته (٩١%)

من إجمالي تكرارات المحور مما يدل على اتفاق المبحوثين على إن اعتماد معايير الإبلاغ

المالي يؤدي الى الحد من الازمات الاقتصادية وتفاقمها من خلال :

١. ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي من شأنه إيجاد معلومات محاسبية ذات جودة عالية

مما يؤدي الى تجنب الازمات الاقتصادية والحد من تفاقمها

٢. ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي من شأنه الحد من الفساد الإداري والمالي

٣. ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي من شأنه تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي في

الإقليم

٤. ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي من شأنه اعتماد اليات استراتيجية تعمل على الحد

من الازمات الاقتصادية مثل حوكمة الشركات وقانون سارينز اوكسلي والحكومة

الالكترونية

ومن خلال التحليل الإحصائي فضلاً عن اختبار Z فإنه تم قبول فرضية البحث بأن

اعتماد معايير الإبلاغ المالي يؤدي الى الحد من الازمات الاقتصادية وتفاقمها.

## جدول (٦) تحليل استئابة الاستئابة

إن اعتماد معايير الإبلاغ للمالي يؤدي الى الحد من الازمات الاقتصادية وتفاقمها

ثانياً : محاور الاستئابة							القسم	المحور
الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المتحرك	المجموع	مجموع لاوافق ولا اوافق بشدة	محايد	مجموع اوافق ووافق بشدة		
0.88	1.19	4.40	50	3	2	45	1	ان لمعيار الإبلاغ المالي دوراً هاماً في توفير معلومات محاسبية ذات جودة من شأنه الحد من حدوث الازمات الاقتصادية وتفاقمها
0.70	0.70	3.49	50	2	3	45	2	ان المعلومات المحاسبية تتصف بخصائص نوعية مثل الملاءمة وامكانية الاعتماد تم تحديدها بموجب معايير الإبلاغ المالي تعمل على الحد من الازمات الاقتصادية
0.83	1.06	4.13	50	3	3	44	3	ان المرونة الموجودة في اختيار الطرق المحاسبية الوارد في المعيار المحاسبية ليست السبب في الازمات الاقتصادية ولا تؤدي الى تفاقمها
0.78	0.96	3.91	49	2	2	45	4	ان مهنة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تحد من فقرة المحاسب في اختيار الطرق المحاسبية التي لا تؤدي الى خدمة اهداف الشركات
0.85	1.11	4.23	50	2	1	47	5	ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي يوفر المعلومات المفيدة لترشيد القرارات لجهات متعددة داخلية وخارجية وبمجال شتى وبالتالي فهي تعمل على الحد من حدوث الازمات الاقتصادية وتفاقمها
0.70	0.71	3.51	51	2	3	46	6	ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي يعمل على توفير المعلومات المفيدة لاعتماد اليات كثيرة مثل الحكومة الالكترونية وحوكمة الشركات واعتماد قانون سمارينز اوكملي
0.88	1.19	4.40	50	1	4	45	7	ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي من شأنه تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي
0.70	0.71	3.51	50	2	3	45	8	ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي من شأنه الحد من الفساد الاداري والمالي
0.69	0.67	3.45	50	3	2	45	9	ان اعتماد معايير الإبلاغ المالي لا يؤدي الى حدوث الازمات الاقتصادية
0.93	1.29	4.66	51	2	2	47	10	تدعم حكومة الاقليم عمليات تحديد مؤشرات حدوث الازمات الاقتصادية وتهتم بذلك.
0.82	1.04	4.09	50	2	2	46	11	توجد خطط جاهزة لمواجهة ادارة الازمات الاقتصادية المحتملة بعد وقوعها
0.87	1.17	4.36	52	4	3	45	12	ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية الحالية في الاقليم هو انخفاض سعر النفط عالمياً
0.87	1.17	4.36	50	3	0	47	13	ان السبب الرئيس في الازمة الحالية لا يعود الى خلل في ادارة الملف النفطي مع الحكومة المركزية
0.80	1.00	4.00	50	1	3	46	14	ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية الحالية في الاقليم يعود الى المعركة الشرسة مع عصابات داعش الارهابية
0.79	0.97	3.94	50	4	1	45	15	ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية الحالية في الاقليم لا يعود الى اختلافات بين الاحزاب السياسية في الاقليم
0.80	1.01	4.02	50	2	1	47	16	ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية الحالية في الاقليم لا يعود الى الفساد المالي والاداري في الاقليم
0.88	1.19	4.40	50	1	4	45	17	ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية الحالية في الاقليم لا يعود الى عدم قيام الاجهزة الرقابية المختلفة بعملها كما يجب
0.82	1.05	4.11	50	0	3	47	18	ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية يعود الى كون اقتصاد الاقليم اقتصاد ريعي يعتمد فقط على اقتصاد ايرادات النفط
0.83	1.08	4.17	903	39	42	822		المجموع

١. ان الازمة الاقتصادية تكون نتيجة تراكم وتأثر العديد من العوامل وتحدث فجأة ولكن هناك بالتأكيد مؤشرات تنبؤ بحدوث تلك الازمة ويكون لها تأثيرات متباينة في النظام الاقتصادي ويعتمد التأثير على طبيعة النظام الاقتصادي المحلي والعوامل

١.٦ الاستنتاجات والتوصيات  
من خلال دراسة مشكلة البحث تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:  
١.٦ استنتاجات الجانب النظري:



الشاملة ووضع الخطط الاقتصادية الكفيلة بمعالجة ظواهر البطالة والتضخم اللذان يولان الفساد في أشكاله المختلفة.

٢. اعتماد معايير الإبلاغ المالي الصادرة من اتحاد المحاسبين الدولي حالياً نظراً لتأثير هذه المعايير في إيجاد معلومات محاسبية ذات جودة عالية تعمل على الحد من الازمات الاقتصادية وتفاقمها.

٣. تشكيل مجلس للمعايير المحاسبية في الاقليم ويمثل فيه ديوان الرقابة المالية في الاقليم وقيادة المحاسبين والمدققين في الاقليم فضلاً عن ممثل من وزارة المالية والتخطيط في الاقليم وعدد من التدريسين الأكاديميين المتخصصين في مجال المعايير المحاسبية الدولية يعمل على اصدار المعايير المحاسبية التي تتلاءم مع الاوضاع الاقتصادية في الاقليم.

٤. وضع نظام متكامل لفرض الضرائب والرسوم والكمركية على السلع المستوردة الاجنبية بهدف الى حماية المنتجات التي تنتج داخل الاقليم وحصر الاستيراد على السلع التي لا يمكن انتاجها داخل الاقليم ويحقق هذا النظام المزايا التالية:

- ان دعم المنتجات المحلية يؤدي الى تنشيط القطاعات الاقتصادية ويؤدي ذلك الى إيجاد فرص عمل اضافية مما يخفف الضغط على الموازنة بإيجاد درجات جديدة للتعين سنوياً، فضلاً عن الحد من الزيادة المضطربة من بند الرواتب والاجور المنتسبي الدوائر الحكومية.

- يقلل من خروج العملة الصعبة خارج الاقليم فضلاً عن إيجاد فرصة بمساهمته بإدخال العملة المحلية والصعبة ان تم تصدير المنتجات المحلية الى المحافظات العراقية او الدول المجاورة.

٥. اعتماد التدقيق المتقاطع للرواتب للتأكد من عدم استلام أي شخص لرواتب من دائرتين حكوميتين وتغريم المشمول لجميع الرواتب التي استلمها في الفترات السابقة من خلال اعداد نظام الكتروني متكامل لرواتب موظفي الاقليم وبضمنهم المشمولين بالمنح.

٦. السماح للموظفين بالحصول على اجازات اعتيادية طويلة الامد مقابل الراتب الاسمي او جزء من الراتب الاسمي او بدون راتب.

٦. تعديل قانون التقاعد الموحد وخفض سن التقاعد فيه من ٦٣ سنة إلى ٥٥ سنة او من لديه ٢٠ سنة خدمة فعلية وهو ما يمكن من احواله نسبة كبيرة من

والتغيرات الاجتماعية والبيئية السائدة في النظام الاقتصادي.

٢. ان السبب الحقيقي للزمة الاقتصادية العالمية يعود الى سوء استخدام المعايير المحاسبية وليس الى المعايير بحذ ذاتها.

٣. ان المعايير المحاسبية تدعو الى توفير معلومات ذات جودة تساهم في الترشيد العقلاني لاتخاذ القرار وتتوفر مجموعة من الخصائص النوعية تتمتع بها تلك المعلومات المحاسبية لكي تكون ذات جودة

٤. ان المرونة الموجود في الطرائق المحاسبية يعني ان يلجأ المحاسب الى اعتماد ما يلاءم طبيعة النشاط في شركته وهو ليس المسؤول الوحيد عن هذا الاختيار.

٥. ان الاتحاد الدولي للمحاسبين قد لجأ الى اصدار معايير الإبلاغ المالي للحد من البدائل المتاحة في المعايير المحاسبية خدمة لاغرض تشجيع الاستثمار الخارجي والمحلي فضلاً عن ترصين عملية اعداد القوائم المالية.

## ٢.٦ استنتاجات الجانب العملي

١. ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية الحالية في الاقليم هو انخفاض سعر النفط عالمياً

٢. ان السبب الرئيس في الازمة الحالية لا يعود الى خلل في ادارة الملف النفطي مع الحكومة المركزية.

٣. ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية الحالية في الاقليم يعود الى المعركة الشرسة مع عصابات داعش الإرهابية.

٤. ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية الحالية في الاقليم لا يعود الى الاختلافات بين الاحزاب السياسية في الإقليم.

٥. ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية الحالية في الاقليم لا يعود الى الفساد المالي والاداري في الإقليم.

٦. ان السبب الرئيس في الازمة الاقتصادية الحالية في الاقليم لا يعود الى عدم قيام الاجهزة الرقابية المختلفة بعملها كما يجب.

٧. ان للمعلومات المحاسبية دور كبيرة في إيجاد اليات واستراتيجيات تعمل على الحد من الازمات الاقتصادية وتفاقمها.

## ٣.٦ التوصيات:

١. الشروع في إصلاحات اقتصادية ومالية تطل مختلف مناحي الحياة في الاقليم وهي مسألة ليست مقتصرة على محاربة الفساد بل تتعداها إلى صعيد المقارنة التنموية

قبل مجالس ادارة منتخبة من الموظفين العاملين في ذات القطاعات الاقتصادية  
١٢. توزيع اراضي او شقق سكنية على الموظفين على ان يتم سداد ثمنها  
بأقساط من رواتبهم الشهرية غير المسددة.

١٣. تفعيل دور ديوان الرقابة المالية في الاقليم وضمان استقلاليتها من خلال  
رطبه بمجلس البرلمان في الاقليم ويؤدي ذلك الى :

- الحد من الفساد الاداري والمالي في دوائر الدولة.
- اعادة هيكله هيئة النزاهة التي تتداخل صلاحياتها ومسؤولياتها مع صلاحيات  
ومسؤوليات ديوان الرقابة المالية
- توفير النفقات التي تصرف على هيئة النزاهة من رواتب ومصاريف تشغيلية من  
خلال هيكله هذا الجهاز اذ تم تفعيل ديوان الرقابة المالية وادى الاهداف المطلوبة  
منه.
- تفعيل دور ديوان الرقابة المالية في اجراء تقييم الاداء لدوائر الدولة فضلاً عن  
مسؤولية في التدقيق المالي لتلك الدوائر.

## المصادر

### المصادر باللغة العربية:

- ابو العطا ، زمين ، ٢٠٠٢ ، حوكمة الشركات سبيل التقدم، مركز المشروعات الدولية الخاص،  
www.cipe.org
- اريز ، الفين وجميس لوبك ، ٢٠٠٢ ، المراجعة مدخل متكامل ، دار المريح للنشر  
البصري ، فهد محسن ، (٢٠٠٩). "مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية" ، مؤتمر الأزمة  
المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي ، جامعة الجنا  
، طرابلس ، لبنان .
- الحيالي، احمد مؤيد عطية. (٢٠١١). جودة نظم المعلومات المصرفية ودورها في إدارة الأزمات:  
دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية/ نينوى، مجلة تنمية الرافدين، 33 (104)، ١٣٣-  
١٥١.
- الريبي، حاكم محسن (٢٠٠٨) "إدارة الأزمة المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات في ظل اقتصاد  
المعرفة" الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة ٢٠ أوت  
١٩٥٥ سكيكدة/الجزائر
- العمرى، غسان (٢٠٠٨) "التمكين كمدخل لتحسين إدارة الأزمات في العنف الطائفي في  
الجامعات"، الملتقى الدولي الرابع حول إدارة الأزمات في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة ٢٠ أوت  
١٩٥٥ سكيكدة/الجزائر.
- الاعرجي ، عاصم ، ٢٠٠٢ ، نظريات التطور والتنمية الإدارية ، ط ١ ، بغداد  
العزاوي ، نجم ، (٢٠٠٩ ، ٣ نوفمبر). اثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة. وقائع المؤتمر العلمي  
الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن.
- العززي، سعد حمود ، ٢٠٠٥ ، الفساد الإداري والتنمية ، مجلة بحوث مستقبلية .
- العززي، سعد حمود ، ٢٠٠٢ ، وجهة نظر تحليلية في الفساد ، مجلة المعهد العالي للدراسات المالية  
والمحاسبية، العدد السادس / السنة الثانية .
- الكبيسي عامر ، ١٩٩٧ ، الفساد الإداري في المجتمعات النامية والمتقدمة ، عمان ،

الموظفين كبار السن ممن يتقاضون مرتبات عالية نظير خدمتهم الطويلة، وبالتالي توفير  
درجات وظيفية شاغرة وفقاً لحركة الملاك وهو ما يمكن من تعيين اعداد كبيرة حسب  
الحاجة الفعلية للدوائر والمؤسسات ويهدف ذلك الى تقليل نسب البطالة المتوقعة في  
الاقليم .

٧. اعتماد اسلوب الموازنة الصفرية في اعداد موازنة الاقليم بدل الاسلوب  
الحالي المعتمد اذ ان الاسلوب المعتمد حالياً يعرف لدى المتخصصين في مجال الموازنة بأنه  
اسلوب يتضمن العديد من السلبيات واهم سلبياته انه يؤدي الى هدر المال العام لأنه  
يتم تحديد تقديرات المصروفات للسنة القادمة بالاستناد الى مصروفات العام السابق  
واضافة نسبة معينة الى تلك المصاريف وهكذا تزداد سنويا حتى وان لم تكن هناك  
حاجة فعلية او تحديد حقيقي للمصاريف. ويقصد بالاسلوب الموازنة الصفرية:

- عدم الاعتماد على تقديرات السنوات السابقة في تحديد تقديرات العام الحالي.
  - الوصول الى ارقام حقيقية للمصروفات وفقاً للحاجة الفعلية للدوائر الحكومية.
  - ان يتم تخصيص الاموال للأنشطة والبرامج الهامة في تحقيق اهداف الوزارات
٨. تشكيل لجان متخصصة تدرس الأنشطة على مستوى كل وزارة وذلك  
لتصنيف الأنشطة الى أنشطة رئيسة واخرى ثانوية وان يتم تخصيص الاموال لتلك  
الأنشطة حسب الاهمية النسبية التي تحددها الوزارة لتلك الأنشطة، فضلاً عن  
استبعاد الأنشطة والاجراءات التي لا تؤدي الى تحقيق أهداف الوزارة اذا ان هناك  
الكثير من الأنشطة الفرعية والاجراءات التي يمكن الاستغناء عنها ولا تؤثر على  
جوهر أنشطة الوزارة، وتحمل عنها الوزارة اموال طائلة.

٩. اعادة النظر بآلية تنفيذ قرار الادخار الاجباري لرواتب الموظفين اذ ان  
الادخار يعني محاسبياً وقانونياً ان يحول جزء من راتب الموظف الى المصرف للادخار  
ضمن حساب التوفير او الجاري ويترك الخيار للموظف للاختيار بينها وان اختار  
حساب التوفير فيجب احتساب فوائد على تلك المبالغ المدخرة.

١٠. السعي لاعتماد مبدأ توزيع مزايا عينية كجزء من الرواتب الشهرية  
للموظفين على شكل سلع عينية او اسهم في شركات مساهمة مختلطة او تسعى حكومة  
الاقليم الى تأسيسها وفقاً لقانون الشركات.

١١. يمكن تأسيس جمعيات تعاونية لموظفي الدولة تهدف الى التخفيف عن  
الاعباء الاقتصادية لموظفي الدولة بتوفير منتجات سلعية وبأسعار مدعومة تدار من

نوفمبر ٢٠٠٨ جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥ - جامعة سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

طلال كداوي، (٢٠٠٨) دراسة جدوى المشروعات، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل-العراق.

د. محمد عبدالله المومني ، أ.د. حسين القاضي، ٢٠٠٨ ، بحث بعنوان: دور الفكر المحاسبي في الإصعاص المالي ، مقدم للمشاركة في المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية جامعة جدارا

الدكتور معتز أمين السعيد ومحمد سليم العيسى، ٢٠٠٩ ، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي ، بحث مقدم للمشاركة بالمؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان " القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة "، الأردن يوسف كمال، منتدى المحاسبين العرب.

[https://accdiscussion.com/acc6124.html\(2006\)](https://accdiscussion.com/acc6124.html(2006))

#### المصادر باللغة الاجنبية:

Gerold E.Carden and maomij. Caiden Administrative corruption .public Administration Review 37/May-June1987

Coombs. W. T. (2011). Protecting organization reputations during a crisis: The development and application of situational crisis communication theory. Corporate Reputation Review. 10 (3), 163-176.

Kieso ,weygandt,Warfield ، 1993، intermediate accounting ,john wiley sons. inc.

Naomi Coiden .short changing the public .public Administration Review Vol.39..May/Jun

S afrizt,Jay.M.&Ressel.E.W. 1997 ، Introducing public Aministration ، New york ، longman. Inc.

Werner.Simcho.B .New directions in the study of Admini.Tative corporation. Public Administration Review.vol./43.No.2.

(١) المصدر المعتمد لترجمة المعايير المحاسبية الدولية، (٢٠٠٤)، هو كتاب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن.

الوائلي ،خالد بركات ،٢٠٠٦، الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد

اليوسف ،نورة عبد الرحمن، (٢٠٠٨) " أسباب الأزمة المالية العالمية" <http://www.alaswaq.net/views/2008/10/12/18895.html>

بلعوز بن علي، عبو هودة.(٢٠٠٩) أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة،

توماس ،وليم توماس وأمرسون هنكلي، ١٩٨٩، المراجعة بين النظرية والتطبيق ترجمة د. أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، السعودية

حجازي ، محمد عباس، ١٩٨٤، مراجعة الأصول العلمية والممارسة الميدانية ، عين شمس، خليل، محمد أحمد إبراهيم ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها

علي سوق الأوراق المالية -دراسة نظرية تطبيقية ، دهشم ، نعيم وعفاف أبو زر ، ، الحاكجية المؤسسية وعلاقتها بالندقيق ومحنة المحاسبة، المؤتمر العلمي

المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين، عمان، ٢٠٠٣ دحدوح ، حسين احمد وحسين يوسف قاضي ،٢٠٠٩، مراجعة الحسابات المتقدمة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن ،

رشاد عبده، دروس غير مستفادة من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية،الشرق القطرية، بتاريخ:٢٠٠٥-٠٢-٢٠٠٩، [www.alachdemyh.com](http://www.alachdemyh.com)

عبد الحميد الغزالي، ٢٠٠٨ ، الاموات الاقتصادية ، أجرى الحوار بالقاهرة همام سرحان .org . www.swissinfo

عبود ،وصباح نوري ، ٢٠٠٩، الفساد الإداري والمالي في العراق ،مظهره ،اسبابه ووسائل علاجه ، المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد، [www.nscoyemen.com](http://www.nscoyemen.com)

علي، زياد عربية ، ٢٠٠٥، الفساد. مجلة دراسات استراتيجية .جامعة دمشق، العدد ١٦ صباح قدوري ، د. حسن عبد الله بدر ،(٢٠١٥) بعض التصورات حول الاصلاح الاقتصادي

في اقليم كردستان العراق كحال، جبرائيل جوزيف، (٢٠٠٩)، تحسين جودة القرارات الاستثمارية باستخدام معلومات

المحاسبة الإدارية، المؤتمر العلمي الثالث "إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة" للمدة ٢٧-٢٩ نيسان ٢٠٠٩، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية

الخاصة، عمان، الاردن صيام احمد زكريا ، (٢٠٠٩) ، " دور الحاكجية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة

عمان" ، مجلة علوم انسانية ، العدد ٤٢ ، الشهر ٧ طبائية، سليمة، بوردية، سعيدة، (٢٠٠٨)، التحليل المتعدد المعايير ودوره في اتخاذ القرار، الملتقى

الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية للمدة ٢٣-٢٤